



كلمة معالي الوزيرة الدكتورة آمال حمد
وزير شؤون المرأة
دولة فلسطين

اللقاء رفيع المستوى بمناسبة الذكرى العشرين
لصدور قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة
والأمن والسلام



حضرة الدكتورة مهيّاز العوضي، مديرة مجموعة السكان والعدالة
بين الجنسين والتنمية الشاملة.

حضرة السيدة سوزان ميخائيل المديرية الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة.
حضرة الدكتورة الوزير المفوض دينا/ نيابة عن د. هيفاء أبو غزالة
الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية.
حضرة د. مريم صفير / الجامعة اللبنانية الأمريكية.

أصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة

استجابةً مع إعلان حالة الطوارئ كانت دولة فلسطين من السابقين
بإشراك النساء في لجنة طوارئ نسوية تضم قيادات من الحكومة
والمجتمع المدني والأجهزة الأمنية لتوفير الحماية والوقاية للنساء.



وتم تشكيل لجان إسناد مجتمعي على مستوى المحافظات وكافة الهيئات المحلية لتلبية احتياجات النساء اجتماعياً - اقتصادياً - صحياً، تحديداً في المناطق المهمشة والتي لا تتمكن الحكومة من الوصول إليها وتقديم الخدمات وخاصةً مناطق C والقدس، بسبب الاحتلال الإسرائيلي.

وانطلاقاً من مخرجات الإجتماع رفيع المستوى للآليات العربية الذي حدث في عمان عام 2019، والذي أكد على ضرورة التطرق للنزوح واللجوء والخروج بتوصية واضحة تعالج الخصوصية الفلسطينية بما يتعلق بقرار 1325 وإدانة واضحة للانتهاكات الإسرائيلية، بادرت وزارة شؤون المرأة على تعظيم مخرجات العمل وتراكم الجهود والبناء عليها، بعقد مؤتمر دولي الأسبوع المنصرم بمناسبة مرور عشرين عام على قرار 1325 وعلى شرف اليوم الوطني للمرأة الفلسطينية، بإطلاق الجيل الثاني للخطة الوطنية



بحضور 1000 شخصية عبر تقنية الزووم والبت المباشر والحضور الوجيه، وإستعراض التجارب العربية والجهود الدبلوماسية لبعثاتنا بجنيف وواشنطن والتطرق لشبكة وسيطات السلام.

ستركز جهود دولة فلسطين بالأعوام 4 المقبلة على البناء على مخرجات الجيل الأول، والتركيز على رصد الانتهاكات ضد النساء وخاصة الإنتهاكات الإسرائيلية، ضمن الآليات الدولية المتبعة بالرصد والتوثيق، وإنشاء مراكز إنذار إجتماعي مبكر لرصد الآثار السلبية ومعالجتها قبل تفاقمها، وتعزيز دور ومشاركة النساء في السلام والأمن والوساطة، ومساندة الإحتلال على جرائمه، وتفعيل شبكة وسيطات السلام، وحماية وتعزيز صمود التجمعات السكانية المعرضة للانتهاكات أكثر من غيرها، فإننا نوصي:



1. إصدار بيان من الأمين العام للأمم المتحدة يحث فيه على أهمية إصدار قرار يراعي الخصوصية الفلسطينية.
2. دعوة الممولين للمشاركة بالوعاء التمويلي لتوحيد الجهود ومتابعة التنفيذ وسهولة إعداد التقارير لاحقاً.
3. إنشاء نظام للمتابعة والتقييم.
4. إنشاء منصة الكترونية لكافة الشركاء توضع عليها كافة المنتجات المتعلقة بقرار 1325 من: خطط، بيانات، رسومات توضيحية.
5. توحيد جهود الحركة النسوية العالمية للضغط على مجلس الأمن لتنفيذ مخرجات الإجتماعات رفيعة المستوى.
6. إدماج آثار كوفيد- 19 بما يتواءم مع قرار 1325 في الموازنات الحكومية والدولية خاصة تحت بند الوقاية خلال الطوارئ.
7. تبادل الخبرات بين الدول العربية بما يخص القرار.